دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التشبيك كأسلوب لإدارة مخاطر التمويل الأصغر فى السودان : بحث ميدانى
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	احمد، زين العابدين يسن بريمة
المجلد/العدد:	مج20, ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	يوليو
الصفحات:	703 - 732
رقم MD:	771973
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	مخاطر التمويل، المخاطر المالية، رأس المال، التنمية الاقتصادية، السودان
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/771973

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التشبيك كأسلوب لإدارة مخاطر التمويل الأصغر فى السودان
بحث ميدانى

الدكتور
زين العابدين يسن بريمة احمد
استاذ المحاسبة المساعد
أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية ـ الخرطوم

التشبيك كأسلوب لإدارة مخاطر التمويل الأصغر في السودان بحث ميدانى

الدكتور
زين العابدين يسن بريمة احمد
استاذ المحاسبة المساعد
أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية - الخرطوم

المستخلص

يتناول هذا البحث دور التشبيك في إدارة مخاطر التمويل الأصغر في السودان. وتتمثل مشكلة البحث في أن التمويل الأصغر يستهدف الفقراء النشطين اقتصاديا غير القادرين للوصول لمؤسسات التمويل المعروفة، واعتماده على الضمانات غير التقليدية، كما أن الدولة السودانية تحث المؤسسات المالية على التوسع في التمويل الأصغر وتشجع المجتمع للاستفادة منه، وتعول على التمويل الأصغر كأداة لمحاربة الفقر والبطالة ولزيادة الإنتاج وللحد من اثر الأزمة الاقتصادية التي سببها فقدان البترول.

يعمل البحث على اختبار لفرضيتين الأولى: استخدام التشبيك في السودان كأسلوب لإدارة المخاطر يقلل من مخاطر التمويل الأصغر، والثانية:الاستخدام غير السليم للتشبيك كأسلوب لإدارة المخاطر بالسودان يزيد من مخاطر التمويل الأصغر. اتبع البحث المنهج التاريخي في تتبع الدراسات السابقة والمنهج الاستنباطي في تحديد مشكلة البحث وصياغة فرضياتها والمنهج الإحصائي التحليلي للبيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبانة واختبار الفرضيات باستخدام برنامج SPSS.

توصل البحث إلى نتائج منها استخدام التشبيك كأسلوب لإدارة مخاطر التمويل الأصغر في السودان يقلل من مخاطر التمويل الأصغر، الاستخدام غير السليم للتشبيك كأسلوب لإدارة مخاطر التمويل الأصغر في السودان يزيد من مخاطر التمويل الأصغر، غياب التفسير السليم لأهداف التمويل الأصغر من قبل العملاء والمجتمع يزيد من المخاطر التي تواجه التمويل الأصغر.

خرج البحث بتوصيات منها على مؤسسات التمويل الأصغر في السودان الاستفادة من التشبيك في إدارة مخاطر التمويل، ضرورة التزام مؤسسات التمويل الأصغر في السودان بالاستخدام السليم للتشبيك في إدارة مخاطر التمويل، أن يعمل بنك السودان المركزي والأطراف المعنية بالتمويل الأصغر على نشر أهداف التمويل الأصغر

في المجتمع، على مؤسسات وعملاء التمويل الأصغر التأكد من البناء السليم لمجموعات التمويل الجماعي، أن تراعي مؤسسات التمويل الأصغر عدم تشتيت جهود الأعضاء بين منظومة التشبيك وأعمالهم الخاصة عند استخدام التشبيك، أن تسعى مؤسسات التمويل الأصغر على تسهيل متطلبات الانضمام لمنظومة التشبيك.

Abstract

This research tackles the role of common networking in managing microfinance risk in the Sudan. The problem of the research can be stated as follows: Microfinance (MF) is targeting the economically active poor who are excluded from the access to the formal financial institutions, is use to require non-conventional collaterals, in addition to that the Sudanese government encourages the financial institutions to expand more in MF services, and induce the society to benefit from MF. More over the Sudanese government counts on MF as a tool for combating poverty and unemployment, increasing production, and to decrease the impact of economic crisis caused by missing petroleum.

The research attempts to test the following two hypotheses: (1) Using networking as a technique for risk management in the Sudan reduces the risk of microfinance.(2) Improper use of networking as a technique for risk management in the Sudan increases the risk of microfinance. The research adopted the historical methodology for the review of the previous studies, deductive methodology for the statement of the research and hypotheses and the statistical and analytical methodology for data collected through questionnaire, for testing the hypotheses using SPSS.

The research concluded: Usage of networking in MF in the Sudan mitigates MF Risk, misuse of networking increase MF risk, misunderstanding of MF objectives among MF customers and the community increase MF risk.

Finally the research recommended: microfinance institutions MFI should use networking in managing MF risk, MFI should ensure proper use of networking in managing MF risk, CBS and the parties concerned should explain and promote the objectives of MF among the community, MFI institutions and MF customers should ensure proper formation of MF groups, MFI should not misuse customers efforts between networking groups and their private business, MFI should make towards simplifying admission to new groups.

المقدمة

يعرض الباحث في المقدمة الإطار المنهجي والدراسات السابقة:

أولا: الإطار المنهجي

اهتمت المنظمات الدولية والحكومات والمؤسسات المالية في العقود الأخيرة بالتمويل الأصغر كأحد وسائل الحد من الفقر. لقد نما التمويل الأصغر نموا سريعا في السنوات الأخيرة على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، فبرزت مؤسسات التمويل الأصغر التي تهدف إلى تقديم حزمة من الخدمات المالية لفئة الفقراء النشطين اقتصاديا المحرومين من الوصول إلى مؤسسات التمويل الرسمية. إن الإسلام قبل أربعة عشر قرنا عمل على إعادة توزيع الثروة والدخل وتمليك وسائل الإنتاج للفقراء. ثم جاءت المصارف الإسلامية في النصف الثاني من القرن الماضي بمنهج يتيح للفقراء النشطين اقتصاديا الحصول على الأموال على أن يشاركهم المصرف الإسلامي في ما ينجم من خسائر.

تمثل إدارة المخاطر التحدي الأساسي الذي يواجه صناعة التمويل الأصغر، بسبب استهدافه الفقراء النشطين اقتصاديا غير القادرين للوصول لمؤسسات التمويل المعروفة، واعتماده على الضمانات غير التقليدية. في هذا الصدد تبلورت عن أفضل الممارسات والتجارب والخبرات آليات وأساليب لإدارة مخاطر التمويل الأصغر، إذ أن التمويل الأصغر لم تتناوله النظريات العلمية كغيره من فروع التمويل و للان لم يدرج في مناهج الجامعات بشكل مناسب هذا بجانب قلة الوعي العام بالتمويل الأصغر. يهدف هذا البحث إلى بيان دور التشبيك كأسلوب لإدارة مخاطر التمويل الأصغر في السودان.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من الآتي:

١. تبني الدولة بمستوياتها الاتحادية والولائية للتمويل الأصغر والاعتماد عليه كأحد سياسات محاربة الفقر ومعالجة البطالة بالسودان.
٢. ولوج المؤسسات المالية بالسودان صناعة التمويل الأصغر رغم حداثته وبحثها عن آليات للتعامل مع مخاطر التمويل الأصغر.

٣. الحاجة الملحة للفقراء النشطين اقتصاديا في السودان للوصول لمؤسسات التمويل.
٤. غياب النظريات العلمية الخاصة بإدارة مخاطر التمويل الأصغر.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في ازدياد مخاطر التمويل الأصغر، فالدولة تحث المؤسسات المالية على التوسع في التمويل الأصغر وتشجع المجتمع للاستفادة منه، وتعول على التمويل الأصغر كأداة لمحاربة الفقر والبطالة ولزيادة الإنتاج وللحد من اثر الأزمة الاقتصادية التي سببها فقدان البترول. ويمكن طرح السؤالين: هل يمكن استخدام التشبيك كأسلوب لإدارة مخاطر التمويل الأصغر في السودان؟ ما هي سلبيات استخدام التشبيك في إدارة مخاطر التمويل الأصغر في السودان؟

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. بيان التشبيك كأسلوب لإدارة مخاطر التمويل الأصغر.
٢. مساعدة مؤسسات التمويل بالسودان في استخدام التشبيك كأسلوب لإدارة مخاطر التمويل الأصغر.
٣. المساهمة في تمكين الفقراء النشطين اقتصاديا بالسودان من الوصول للتمويل.
٤. بيان سلبيات التشبيك كأسلوب لإدارة مخاطر التمويل الأصغر.
٥. الإسهام في النظريات الخاصة بإدارة مخاطر التمويل الأصغر.

فرضيات البحث:

يعمل البحث على اختبار الفرضيتين الآتيتين:

١. استخدام التشبيك في السودان كأسلوب لإدارة المخاطر يقلل من مخاطر التمويل الأصغر.
٢. الاستخدام غير السليم للتشبيك كأسلوب لإدارة المخاطر بالسودان يزيد من مخاطر التمويل الأصغر.

منهجية البحث:

اتبع البحث المناهج الآتية:

١. المنهج الاستنباطي في تحديد مشكلة البحث وصياغة فرضياتها

٢. المنهج الإحصائي التحليلي للبيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبانة واختبار الفرضيات باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

نطاق البحث:

يقتصر هذا البحث الميداني على دولة السودان خلال عام ٢٠١٥م

هيكلية البحث:

يتكون البحث من أربعة محاور بالإضافة إلى المقدمة والنتائج والتوصيات، حيث تناولت المقدمة منهجية البحث والدراسات السابقة، وخصص المحور الأول لمفهوم وعملاء التمويل الأصغر والمحور الثاني لمفهوم وإدارة مخاطر التمويل الأصغر والمحور الثالث لمفهوم وأهداف وأشكال وسلبيات التشبيك، بينما أفرد المحور الرابع للبحث الميداني، وأختتم البحث بالنتائج والتوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة

فيما يلي دراستان تتعلقان بهذا البحث:

دراسة إشراق ضرار وحسن عز الدين، ٢٠٠٨ [١]

هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر الرسوم الحكومية التي تفرضها الولاية والمحليات على المشروعات الأصغر، لقد اقتصرت الدراسة على ولاية الخرطوم بمحلياتها (مقاطعات) السبع.

تمثلت فرضيتا الدراسة في: الرسوم الحكومية التي تفرضها ولاية الخرطوم ومحلياتها تزيد من تكاليف المشروعات الأصغر. تفرض ولاية الخرطوم ومحلياتها الرسوم على المشروع الأصغر كوحدة وليس على الدخل. اتبعت الدراسة في اختبار

([١]) إشراق ضرار وحسن عز الدين، الرسوم المفروضة على المنتج الصغير وعملاء التمويل الأصغر المحتملين، الخرطوم، وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي، ٢٠٠٨م.

الفرضيتين المنهج التحليلي للبيانات التي تم جمعها عن طريق المسح الميداني.

توصلت الدراسة إلى أن عدد الرسوم الحكومية التي تفرضها الولاية ومحلياتها تسعة رسما بخلاف الضرائب والزكاة تمثل ١٠% الدخل لبعض المشروعات وتختلف من محلية لأخرى، كما أن الرسوم تفرض بمعدلات زيادة سنوية دون مراعاة لدخل المشروع.

أوصت الدراسة بتوحيد الرسوم التي تفرض على المشروعات الأصغر على مستوى محليات ولاية الخرطوم ودمج بعض الرسوم في بعضها وتبسيط اجرءاتها. هذا بالإضافة ربطها بحجم نشاط المشروع ومراعاة حالات الكساد الاقتصادي.

دراسة محمد صالح وآخرون، ٢٠١٠ [١]

هدفت الدراسة إلى تقييم تجربة شركة شيكان في تامين عمليات التمويل الأصغر بتوفير ضمان غير تقليدي لعملاء التمويل الأصغر للحصول على التمويل، وتمكين المصارف من تقديم التمويل الأصغر.

تمثلت فرضيات الدراسة في أن تجربة شركة شيكان ساعدت عملاء التمويل الأصغر من الحصول على التمويل، وان تجربة شيكان حفزت المصارف على التوسع في تقديم التمويل الأصغر. اتبعت الدراسة المنهج التحليلي باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS للبيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبانة.

توصلت الدراسة إلى أن تجربة شركة شيكان سهلت على عملاء التمويل الأصغر عملية الحصول على التمويل ومكنت المصارف من التوسع في مجال التمويل الأصغر.

أوصت الدراسة باعتماد وثيقة شركة شيكان بعد تنقيحها كضمان في عمليات التمويل الأصغر، هذا بجانب تقديم خدمات أخرى لعملاء التمويل الأصغر كالتدريب ورفع الوعي التأميني لديهم.

([١]) محمد صالح وآخرون، تقييم تجربة وثيقة شركة شيكان لتامين عمليات التمويل الأصغر، الخرطوم، وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي، ٢٠١٠م.

يتميز هذا البحث عن الدراستين السابقتين في انه يتناول بناء الشراكات والتحالفات بين أطراف منظومة التمويل الأصغر كمنهج لإدارة مخاطر التمويل الأصغر. حيث يلاحظ أن الدراسة الاولى ركزت على اثر الرسوم الحكومية بولاية الخرطوم على التكلفة لدى المشروعات الأصغر باعتبار ارتفاع التكلفة يقلل من مقدرتها على سداد التزاماتها وبالتالي تزيد من مخاطر التمويل الأصغر. أما الدراسة الثانية فقد تناولت تجربة وثيقة شركة شيكان في تامين عمليات التمويل الأصغر باعتبار التامين منهجا لتحويل المخاطر لطرف آخر.

المحور الأول
مفهوم وعملاء التمويل الأصغر

١. مفهوم التمويل الأصغر

إن كلمة تمويل لغة مأخوذة من المال، والمال هو كل ما يملكه الفرد أو تملكه الجماعة من متاع أو عروض تجارة أو عقار أو نقود أو حيوان. ويقال رجل مال، أي ذو مال ويقال موّله أي قدم له ما يحتاج من مال ويقال موّل زيد فلاناً وموّل العمل، والممول هو من ينفق على عمل ما[١]. وموّله تمويلاً أي صيّره ذا مال[٢]. واصطلاحا التمويل Financing يقصد به الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة. أيضاً التمويل Finance مصطلح يطلق على مجال من مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسب استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات. أما التمويل الأصغر فيقصد به تقديم خدمات مالية مثل التوفير والإقراض والتامين وتحويل الأموال إلى أفراد قد لا تقدم لهم هذه الخدمة بغير ذلك[٣]. كما عرف التمويل الأصغر بأنه تقديم حزمة من الخدمات المالية للفئات من الفقراء النشطين اقتصادياً الذين يعملون لحسابهم الخاص، ويملكون أعمالا أو أنشطة يديرونها بأنفسهم، وتم تأسيسها في أغلب الأحيان، من مواردهم الذاتية[٤].

يتضح للباحث مما تقدم الآتي:

---

(١) إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط – الجزء (١-٢)** – (إستانبول: دار الدعوة، ١٩٨٩)، باب الميم، حرف الألف، ص ٨٩٢.

(٢) جبران مسعود، **الرائد** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠م)، باب الميم، حرف الألف، ص ١٣١٤.

(٣) ماركو اليا، **التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية**،تعريب فادي قطان(ايطاليا: جامعة تورينو، ٢٠٠٦) ص٣.

(٤) أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، **أساسيات التمويل المصرفي، مادة علمية لموظفي التمويل الأصغر الجدد** (الخرطوم: أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، ٢٠١٢) ص ٣٠.

١. التمويل كأحد مجالات المعرفة هو علم وفن كفاءة الحصول على الأموال واستخدامها من اجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

٢. التمويل الأصغر بمفهومه الواسع يقصد به تقديم مجموعة من الخدمات المالية للفقراء النشطين اقتصاديا غير القادرين على الدخول للمؤسسات المالية الرسمية. أما التمويل الأصغر بمفهومه الضيق فيقتصر على إتاحة التمويل للفقراء النشطين اقتصاديا الذين لا يستطيعون الحصول على الأموال من المؤسسات الرسمية من اجل تقليل وطأة الفقر وتحسين مستواهم المعيشي.

٣. إن خدمة تقديم التمويل هي الأهم والأكثر إلحاحا من بين حزمة خدمات التمويل الأصغر في الوقت الراهن.

٤. لأغراض هذا البحث يقتصر تعريف التمويل الأصغر على خدمة تقديم التمويل فقط.

٢. عملاء التمويل الأصغر

إن عملاء التمويل الأصغر هم الفقراء النشطين اقتصاديا أو الأفراد ذوي الدخل المتدني غير القادرين على دخول مؤسسات التمويل الرسمي. ويجب أن يكون لدى هؤلاء العملاء فرصة اقتصادية ومهارات أعمال حيث لا يجب أن تستخدم الأموال التي يتسلمونها لأغراض الاستهلاك بل لأغراض منتجة[1].

يستنتج الباحث أن تعريف عملاء التمويل الأصغر لا يشمل:

١. الفقراء غير النشطين اقتصاديا، فهؤلاء يحتاجون للدعم وليس التمويل الذي يجب استرداده.

٢. الذين يستطيعون الوصول لمؤسسات التمويل الرسمية لما لهم من قدرة على الوفاء بمتطلباتها.

---

[1] ماركو اليا، مرجع سابق، ص٩

المحور الثاني
مفهوم وإدارة مخاطر التمويل الأصغر

١. مفهوم مخاطر التمويل الأصغر

ورد في اللغة العربية، خاطر به: جازف وأشقاه على خطر- خاطر فلانا: راهنه. الخطر: الإشراف على الهلاك(١). خاطر بنفسه: أشفاها على خط هلك(٢). وفي الاصطلاح عرفت المخاطرة بأنها حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة(٣). كما عرفت المخاطرة بأنها درجة الاختلافات في التدفق النقدي عن تدفق نقدي متوقع(٤). أما مخاطر التمويل الأصغر فهي تهديدات متوقعة أو محتملة تؤثر على برنامج التمويل الأصغر، أي هي توقع أو احتمال تأخر أو عدم التزام العميل بسداد ما عليه من التزام في أجله. (٥)

يستطيع الباحث تعريف مخاطر التمويل الأصغر بأنها درجة الاختلافات في التدفق النقدي عن تدفق نقدي متوقع لعميل التمويل الأصغر، أو انحراف التمويل الأصغر عن أهدافه وأغراضه.

٢. أنواع مخاطر التمويل الأصغر

تتمثل مخاطر التمويل الأصغر في المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية وتقسم إلى:

---

(1) إبراهيم مصطفى و آخرون ، **مرجع سابق**، ص٢٤٣

(2) الطاهر أحمد الزاوي ، **ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير في أساس البلاغة، الجزء الثاني**(بيروت: دار الفكر، بدون سنة نشر) ص ٧٧

(3) طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر** (الإسكندرية: الدار الجامعية،٢٠٠٣م)ص١٦

(4) محمد صالح الحناوي وجلال إبراهيم العبد،**الإدارة المالية،مدخل القيمة واتخاذ القرارات**(الإسكندرية: الدار الجامعية،٢٠٠٢م)ص١٧٠

(5) أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، **إدارة محفظة التمويل الأصغر، مذكرة تدريب موظفي التمويل الأصغر الجدد** (الخرطوم: أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، ٢٠١٢) ص ٧٠.

أ. المخاطرة المنتظمة

هي المخاطرة التي تصيب كافة الأنشطة والتي تعود إلى حركة السوق ككل، وتطرأ على البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[1]. تقسم المخاطرة المنتظمة الي مخاطرة السوق ويقصد بها التقلبات في أسعار الاستثمارات نتيجة تغير أوضاع السوق الذي يتأثر بعدة عوامل موضوعية وسيكولوجية، وتكون هذه المخاطرة مقترنة بالأسهم العادية أكثر منها في السندات ذات الدخل الثابت[2]. ومخاطرة سعر الفائدة وتعرف أحيانا بمخاطر هوامش الأرباح [٣]. ومخاطرة القوة الشرائية ويقصد بها تعرض الأموال المستثمرة لانخفاض في قيمتها الحقيقية[٤]. أي المخاطرة الناجمة عن الانخفاض في القوة الشرائية للعملة[5]. ومخاطرة الدورة الاقتصادية وتعزى إلى تغير الظروف الاقتصادية لعوامل عامة وتؤثر على عوائد الاستثمارات بصفة عامة[6].

ب. المخاطرة غير المنتظمة

المخاطرة غير المنتظمة تتمثل في المخاطرة التي ترجع لعوامل منفردة وتؤثر على عوائد استثمارات معينة[7]. وتقسم المخاطرة غير المنتظمة الي المخاطرة التجارية وهي درجة التذبذب في ربحية المنشأة التي تعزي إلى التغير في حجم المبيعات لأسباب ترجع لظروف الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة[٨].اي قابلية تغير العائد بسبب قوة

---

(1) طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**(القاهرة: الدار الجامعية، ٢٠٠٣م)ص٣٦٣

(2) حامد العربي الحضيزي، **مرجع سابق**، ص١٨٨

(3) **المرجع السابق**، ص ٤٦.

(4) منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في مجال الاستثمار**، **مرجع سابق**، ص ٢٤٧

(5) منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات**(الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٥م) ص ٧٠

(6) هيثم صاحب عجام، **نظرية التمويل والتمويل الدولي**(عمان: دار زهران للنشر والتوزيع،٢٠٠١م)ص١٥٥

(7) أمين السيد لطفي، **تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصات**(الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٥م)ص١٨

(8) منير إبراهيم هندي، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية**(الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٩م) ص ١٩٦

معينة لا تؤثر مع غالبية المنشات العاملة خارج تلك الصناعة على نحو ذي دلالة[1].والمخاطرة التشغيلية و هي الجزء من المخاطرة التي تعزى لظروف المنشأة[٢]. أي إمكانية حدوث انهيار في إجراءات الرقابة الداخلية، وكفاءة إدارة المنشأة وربما تكون لأخطاء بشرية أو فنية أو حوادث[3]. بالاضافة الي المخاطرة المالية التي تنشا من جراء اعتماد المنشأة على مصادر تمويل تدفع عنها تكاليف ثابتة[٤]. ومنها المخاطر الائتمانية وهي إمكانية فشل المدين في سداد التزاماته سواء بالامتناع أو عدم الرغبة في السداد في تاريخ الاستحقاق كما هو منصوص عليه في العقد[5]. أو احتمال عجز المدين عن دفع المبالغ المستحقة[6].

يخلص الباحث من عرض أنواع مخاطر التمويل الأصغر إلى الآتي:

١. التمويل الأصغر أكثر عرضة للمخاطر من مجالات التمويل الأخرى باستهدافه بالأساس شريحة الفقراء واصلا ليست لها أصول لتقدمها كضمانات.
٢. تعدد العملاء في حالة التمويل الأصغر يزيد من تكلفة التشغيل واحتمال الوقوع في الخطأ ومن ثم المخاطر التشغيلية، لكن في نفس الوقت ربما يقلل هذا التنويع من المخاطر غير المنتظمة.
٣. عدم وجود الإدارة المحترفة لمؤسسات ومشروعات التمويل الأصغر وحداثة منتجاته التمويلية والإنتاجية تحد من قدرته على المنافسة يجعله أكثر عرضة للمخاطرة التجارية.

---

(1) طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص٣٧٥

(2) منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال الاستثمار، مرجع سابق، ص ٢٥٠.

(3) طارق الله خان وأحمد حبيب، إدارة المخاطر(جدة: بدون ذكر ناشر، ٢٠٠٧م)ص٣٢

(4) منير إبراهيم هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية،مرجع سابق، ص ١٩٨

(5) كريم رياض نصر الدين، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي(الشارقة: المصرف العربي للاستثمار و التجارة الخارجية، ٢٠٠٦م)ص٥

(6) برايان كويل، نظرة عامة على الأسواق المالية، تعريب دار الفاروق(القاهرة: دار الفاروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م) ص١٥٠

٣. أساليب إدارة مخاطر التمويل الأصغر

لابد من التمييز بين قياس وإدارة المخاطر. إذ يتعلق قياس المخاطرة بحجم التعرض لهذه المخاطرة[١]. ويمكن أن تقاس المخاطرة بمقدار الانحراف المعياري[٢]. أما إدارة المخاطر فتختص بالعملية المجموعة التي تتبع من إستراتيجية العمل وتحديد المخاطر التي يتعرض لها وإعطاء قيم لهذه المخاطر والسيطرة عليها[٣].

هناك مجموعة من أساليب إدارة مخاطر التمويل الأصغر، تجدر الإشارة إلى أن تلك الاساليب ليست بديلة وإنما يمكن استخدامها مجتمعة، وهي[٤]:

أ. الإجراءات الوقائية أو الاحترازية

هي مجموعة الإجراءات والأساليب التي تتبع لتقليل المخاطر التشغيلية أو لمنع حدوثها، كالإجراءات الروتينية، مقابلة متطلبات السلطات الرقابية والضوابط الشرعية.

ب. تمويل المخاطر

يقصد به استخدام الأموال لتغطية المخاطر كالتمويل الداخلي عن طريق بناء المخصصات لمقابلة الذمم المشكوك في تحصيلها لتقليل المخاطر الائتمانية، والتمويل الخارجي عن طريق تحويل المخاطر للغير(منشات التامين) بعقود التامين على السلع موضوع التمويل.

ج. التحوط

يمكن أن يكون التحوط (hedging) عن طريق المشتقات المالية كالعقود الآجلة، العقود المستقبلية، عقود الخيارات، عقود المبادلات. أما في النظام الإسلامي فيمكن استخدام عقود السلم الموازي، عقود الاستصناع الموازي.

---

[1] طرق الله خان وحبيب احمد، **إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المصرفية الإسلامية، تعريب عثمان بابكر احمد**، (جدة: البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ٢٠٠٣م) ص ٢٩

[2] محمد مطر و فايز تيم، **مرجع سابق**، ص ٣٢٤

[3] طرق الله خان وحبيب احمد، **مرجع سابق**، ص ٢٩

[4] أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، **إدارة مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر، مذكرة تدريب موظفي التمويل الأصغر**(الخرطوم: أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، ٢٠١٢م) ص ص ١٦-١٧.

د. تنويع مكونات محفظة التمويل الأصغر

يقصد بتنويع مكونات المحفظة توسيع قاعدة التشكيلة أو التوليفة التي تتكون منها المحفظة، والتي من شأنها تخفيض درجة المخاطرة التي تتعرض لها المحفظة دون أن يترتب على ذلك انخفاض العائد، عن طريق تنويع العملاء، القطاعات الاقتصادية، صيغ التمويل، المواقع الجغرافية، تواريخ السداد وغيرها.

ه. التشبيك:

تقوم فكرة التشبيك كمنهج لإدارة مخاطر التمويل الأصغر على خلق الشراكات والتحالفات بين أطراف منظومة صناعة التمويل الأصغر كسد حاجيات وطلب أعضاء المنظومة على السلع والخدمات من فوائض ومما يوفره أعضاء المنظومة الآخرين، أو تشكيل مجموعة مستهلكين ومجموعة منتجين داخل التحالف مما يساعد في تسويق سلع وخدمات ومن ثم تقليل المخاطر التجارية وغيرها.

يستنتج الباحث مما تقدم الآتي:

١. أن تستخدم أساليب إدارة مخاطر التمويل الأصغر مجتمعة وليست بدائل لبعضها البعض.

٢. التمويل الأصغر بحاجة ماسة لإدارة المخاطر وتطوير أساليبها بصفة مستمرة.

المحور الثالث
مفهوم وأهداف وأشكال وسلبيات التشبيك

١.مفهوم التشبيك

جاء في اللغة العربية، شبك الشئ وشبك الأصابع أي ادخل بعضها في بعض، كما يقال تشابكت الأمور أي تداخلت واختلطت[١]. في الاصطلاح يقصد بالتشبيك تأسيس شبكة اتصال بين أصحاب الأعمال على المستوى الشخصي والمهني بهدف تحقيق الفوائد والمنافع للأطراف[٢]. أي الشراكة والتعاضد والتنسيق كوسيلة للوصول إلى غاية أو هدف ما[٣]. بمعنى دفع التبادل والتكامل والعمل والتنسيق المشترك[٤]. التشبيك عملية مشتركة تتم بين المؤسسات والجماعات والأفراد الدين توافقوا حول إطار معين، لاقتسام وتبادل الخبرات والآراء والأفكار والمشاركة في المعلومات والاتصال بشكل لا يلغي الاستقلالية الذاتية للأطراف[٥].

يخلص الباحث إلى أن التشبيك يقصد به بناء الشراكات والتحالفات بين أطراف منظومة التمويل الأصغر من اجل تحقيق المنافع وتقليل المخاطر. كما يمكن أن يتسع التشبيك ليشمل التنسيق والترتيب مع الأجهزة الحكومية التشريعية والتنظيمية والرعاية الاجتماعية.

٢. أهداف التشبيك

من أهداف التشبيك ما يلي[٦]:

أ. القيام بعملية الاتصال والتواصل من خلال توفير المعلومات.

ب. التكاملية المتبادلة بين المؤسسات والاستفادة من الخبرات والإمكانات المتاحة.

---

(١) صلاح عبدالعاطي، www.ahewar,org، ٢٠١٣م.١٦,٥

(٢) www.eamed-eg.org ٢٠١٣م.

(٣) دراسة حول التشبيك الجمهوري، www.islah.ma ٢٠١٣م .١٦,٥م

(٤) صلاح عبدالعاطي، www.ahewar,org، ٢٠١٣م.١٦,٥

(٥) نجاة جمعان، دور التشبيك في دمج سيدات الأعمال في التنمية، www.nabannews.org، ١٣,٥,٢٠١٣م

(٦) خطأ! مرجع الارتباط التشعبي غير صالح.١٦,٥.م

ح. بناء وتمكين وتقوية الروابط بين جميع المؤسسات وعدم الازدواجية في البرامج والأنشطة وتفعيل وتوحيد الجهود بين أصحاب الأعمال وبين المؤسسات الحكومية والأهلية. كما يهدف التشبيك إلى تامين رفاهية المجتمع وتطويره، ونشر المعلومات، ونقل المعارف والخبرات والمهارات، وتنسيق نشاط التعاون واستغلال مهارات الشركاء ومواردهم(١).

يقسم الباحث أهداف التشبيك إلى أهدف خاصة تتمثل في تحقيق المنافع لأعضاء منظومة التمويل الأصغر وتقليل المخاطر التي يتعرضون لها، وأهداف عامة تتمثل في كفاءة استخدام الموارد المتاحة وتحقيق الرفاهية للمجتمع ككل.

٣. أشكال التشبيك

يمكن أن يأخذ التشبيك الأشكال الآتية(٢):

أ. قطاعي: يكون مع المؤسسات والشركات في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني المهنية والاجتماعية.

ب. جغرافي: يكون عبر تغطية كافة أرجاء الوطن من خلال البرامج والأنشطة المختلفة.

ج. ثنائي: يكون لإقامة علاقات ثنائية بين الوزارة (الوحدة المسئولة) والمؤسسات الشريكة.

كما يمكن أن ينظر لأشكال التشبيك من حيث المدة الزمنية دائما ومؤقتا، أو من حيث التنظيم رسمي وغير رسمي، أو من حيث النطاق محدود وغير محدود، من حيث الغرض(٣).

يرى الباحث أن تنويع أشكال التشبيك لمنظومة التمويل الأصغر يزيد من فرصة تقليل مخاطر التمويل الأصغر.

---

(١) نجاة جمعان، دور التشبيك في دمج سيدات الأعمال في التنمية، www.nabannews.org، ١٣,٥,٢٠١٣م

(٢) www.eamed-eg.org ٢٠١٣م١٦,٥م

(٣) ٥٩٢٣٤١ www.ngoconnect.net/document ٢٠١٣م.

٤. سلبيات التشبيك

من سلبيات التشبيك ما يلي[٤]:

أ. إذا انفض التحالف قد يؤثر ذلك سلبا على مصداقية كل عضو في المنظومة المحسن والمسئ أو المجتهد والمقل.

ب. ربما يساهم في تشتيت جهود العضو واهتمامه بأهداف المنظومة على حساب أهدافه الخاصة.

ج. ربما ما تطلب الانضمام للمنظومة التنازل عن مواقف مبدئية تجاه الأمر المطروح أو أسلوب التعامل معه.

د. قد لا يحصل كل عضو في المنظومة على منافع تماثل جهوده في سبيل تحقيق أهداف المنظومة.

يخلص الباحث إلى أن الإفراط في التشبيك وعدم مراعاة التشكيلة الملائمة لأعضاء منظومته يهدد أهداف التشبيك وتكون له آثار سالبة على الأعضاء والمجتمع برمته.

---

(٤) احمد السيد كردي، التشبيك والشبكة انطلاقة المجتمع المدني، www.kenanaonline ٢٠١٣م

المحور الرابع
البحث الميداني

١. أداة البحث

لقد اعتمد الباحث على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة البحث، أرفق مع الاستبانة خطاب لكل مبحوث شرح فيه موضوع البحث وهدفه، وغرض الاستبانة وكيفية استكمالها. هذا فقد احتوت الاستبانة على قسمين رئيسين: تضمن القسم الأول عبارات عن البيانات الشخصية لأفراد عينة البحث، أما القسم الثاني فقد اشتمل على عبارات طلب من أفراد عينة البحث أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي، وزعت عبارات الاستبانة على فرضيتي البحث الاثنين.

للتأكد من الصدق الظاهر للاستبانة وصلاحية عباراتها من حيث الصياغة والوضوح قام الباحث بعرضها على محكمين من الأكاديميين والمتدربين والمختصين بالتمويل الأصغر، وتم إجراء التعديلات التي اقترحوها. ولاختبار الثبات والصدق الإحصائي للاستبانة، قام الباحث بإيجاد الصدق الذاتي بأخذ عينة استطلاعية بحجم (١١) فردا من مجتمع البحث وحساب الثبات بطريقة التجزئة النصفية.

٢. منهج ومجتمع وعينة البحث

أ. منهج البحث

اتبع الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي باستخدام أسلوب النسبة المئوية لوصف عينة البحث والحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS. استخدمت كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين واختبار(t) لمعرفة الفروق بين متوسط اجابات أفراد العينة ومتوسط عبارات الفرضية. حيث أعطى الوزن (5) لخيار أوافق بشدة والوزن(٤) لخيار أوافق والوزن(٣) لخيار محايد والوزن(٢) لخيار لا أوافق والوزن(١) لخيار لا أوافق بشدة.

ب. مجتمع البحث

نظرا إلى تعدد الأطراف ذات الصلة بصناعة التمويل الأصغر في السودان، وكون مؤسسات التمويل الأصغر تعمل تحت رقابة بنك السودان المركزي آخذة بموجهات الدولة. وحتى لا يكون التركيز موجها بالدرجة الأولى لطرف بعينه، يتكون مجتمع

البحث من الأكاديميين من أساتذة الجامعات المهتمين بالتمويل الأصغر والمهنيين والمتدربين الذين نالوا جرعات في التمويل الأصغر والعاملين في مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر والمصارف وعملاء التمويل الأصغر من الأفراد، والخريجين، والنقابات، والمعاشين من الخدمة المدنية والقوات النظامية والعاملين ببنك السودان المركزي المعنيين بالتمويل الأصغر.

ج. عينة البحث

أما العينة فقد عمد الباحث على تحديدها بصورة تقريبية لكل مجموعة، بناء على حجم مجتمع تلك العينة، بلغ عدد الاستبانات التي تم استردادها (٣٥) من أصل (40) استبانة تم توزيعها، تمثل (٨٨%) من العدد الموزع، وتعتبر هذه النسبة مقبولة إحصائيا بما يؤدي إلى قبول نتائج البحث وتعميمها على المجتمع.

٣. تحليل البيانات الشخصية لعينة البحث

من حيث العمر جاءت العينة حسب الفئات اقل من ٣٠ سنة بلغ عددهم (٨) أفراد يمثلون (٢٢. ٩%) من العينة، من ٣٠ - ٣٩ سنة(١١) فردا يمثلون (٣١. ٥%)، ٤٠-٤٩ سنة(٩) أفراد يشكلون (٢٥. ٧%) من العينة، من ٥٠ ــ٥٩ سنة (٥) أفراد يمثلون (١٤. ٢%) من العينة، وأكثر من ٦٠ (اثنان) يمثلون ٥. ٧%. مما يشير إلى أن غالبية عينة البحث من الفئات العمرية التي تباشر العمل فعلا، وهذا يعني الحصول على أراء واقعية لتنفيذ البحث.

اما من حيث المؤهل العلمي ، ان فردا واحدا من حملة الدبلوم العالي ويمثل (٢. ٩%)، (١١) فردا من حملة الماجستير يشكلون (٣١. ٤%) من العينة، و(٤) أفراد من حملة الدكتوراه يمثلون (١١. ٤) من العينة. مما يشير إلى أن جميع أفراد عينة البحث مؤهلون تأهيلا عاليا وهذا مؤداه أن العينة طرحت آراء علمية توفر بيانات سليمة.

من حيث التخصص العلمي للعينة في تخصص المحاسبة، (٧) أفراد يمثلون (٢٠. ٠%) في تخصص الإدارة، (٨) أفراد يمثلون (٢٢. ٩%)في تخصص الاقتصاد، (١٠) أفراد يمثلون (٢٨. ٥%) في تخصص المصارف، (اثنان) يمثلان (٥. ٧%) في التخصصات الأخرى. وهذا يشير إلي أن غالبية تخصصات عينة البحث من التخصصات

ذات الصلة بموضوع البحث وهذا يودي إلى الحصول علي آراء علمية تثري البحث.

اما في مجال العمل ضم البحث (٣) أفراد يمثلون (٨. ٧%) من الأكاديميين، (٥) أفراد يشكلون (١٤. ٣%) من مهني ومتدربي التمويل الأصغر، (١٠) أفراد يمثلون(٢٨. ٥%) من عملاء التمويل الأصغر، (١٧) فردا يشكلون (٤٨. ٥%) من موظفي بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر، هذا يشير إلى غالبية العينة من الذين يصنعون أو يشاركون في صناعة القرارات ذات الصلة بموضوع البحث، وهذا يعني الحصول على قدر كبير من آراء شريحة صناع قرارات موضوع البحث.

من حيث سنوات الخبرة ضم البحث (٩) أفراد يمثلون (٢٥. ٧%) خبرتهم اقل من (١٠) سنوات، بمعنى أن (٧٤. ٣%) من أفراد العينة خبرتهم (١٠) سنوات فما فوق. وهذا يشير إلى أن غالبيةْ عينة البحث من ذوى الخبرة والممارسة مما يؤدي إلى طرح آراء من واقع التجربة العملية تزيد قوة البحث.

يستنتج الباحث من عرض مجتمع وعينة البحث إلى أنها تمكن من الوصول إلى نتائج دقيقة.

٤. مناقشة واختبار فرضيات البحث

لقد تمت مناقشة واختبار فرضيات البحث على النحو التالي:

لمعرفة اتجاه آراء العينة حول كل عبارة من عبارات الفرضية تم حساب المتوسط والانحراف المعياري لآراء العينة وترتيب العبارات حسب أهميتها، وكذلك تم حسابهما لعبارات الفرضية مجتمعة. لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عدد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على عبارات فرضيات البحث. فيما يلي مناقشة واختبار فرضيات البحث:

ii. اختبار الفروق لعبارات الفرضية الأولى

لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عدد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار (t) لدلالة الفروق. يوضح الجدول رقم (١) نتائج التحليل الوصفي لعبارات الفرضية.

جدول رقم (١)

اختبار (t) لدلالة الفروق لعبارات الفرضية الأولى

العبارات	قيمة(t)	مستوى المعنوية	الدلالة
١-التشبيك من خلال بناء وتقوية الروابط بين جميع الشركاء وعدم الازدواجية في البرامج والأنشطة يحد من مخاطر التمويل الأصغر	٢٢ .٨	0. 000	قبول
٢-التشبيك بالتعاون واستغلال مهارات الشركاء ومواردهم وتوزيع الدخل يقلل من مخاطر التمويل الأصغر	6. 67	0. 000	قبول
٣-يمكن تخفيض مخاطر التمويل الأصغر بإشراك الأطراف في ملكية مؤسساته ومشروعاته	5. 83	0. 000	قبول
٤-الاتصال والتواصل من خلال توفير المعلومات وإيجاد سوق بين أعضاء منظومة التمويل الأصغر يقلل من المخاطر التي تعترضه	9. 22	0. 000	قبول
٥-التكامل والعمل المشترك يزيد من قدرات أعضاء منظومة التمويل الأصغر مما يقلل من مخاطره	6. 22	0. 000	قبول
٦-تفعيل وتوحيد الجهود بين أصحاب الأعمال وبين المؤسسات الحكومية والأهلية بشأن رسوم وضرائب التمويل الأصغر يحد من المخاطر التي تواجه	4. 62	0. 000	قبول
٧-يساهم التشبيك في تقليل مخاطر التمويل الأصغر من خلال نقل المعارف والخبرات والمهارات للمنظومة	6. 45	0. 000	قبول
٨-يساعد التشبيك في حشد المدخرات لمنظومة التمويل الأصغر بتوفير ونشر المعلومات مما يقلل من مخاطره	6. 00	0. 000	قبول

العبارات	قيمة(t)	مستوى المعنوية	الدلالة
٩-يساعد التشبيك في سد احتياجات المنظومة بتوفير ونشر المعلومات مما يخفض مخاطر التمويل الأصغر	6. 70	0. 000	قبول
١٠-التكامل والعمل المشترك الذي يتيحه التشبيك يساعد في حل المشاكل التي تواجه الأعضاء وبالتالي تقليل مخاطر التمويل الأصغر	7. 69	0. 000	قبول
١١-التمويل الجماعي وضمان المجموعة يخفض المخاطر التي يتعرض لها التمويل الأصغر	4. 19	0. 000	قبول
١٢-تبنى إستراتيجية لتفعيل وتوحيد الجهود للتمويل الأصغر بهدف تأمين رفاهية المجتمع وتطويره يساهم في الحد من مخاطر التمويل الأصغر	5. 23	0. 000	قبول
١٣-التنسيق بين الأطراف وتوجيه الموارد يرفع من كفاءة استخدامها وتخفيض مخاطر التمويل الأصغر	6. 59	0. 000	قبول
١٤-يمكن التشبيك من الاستفادة من الخبرات والإمكانات المتاحة وبالتالي تعظيم العائد واستقرار الموارد وتقليل مخاطر التمويل الأصغر	5. 96	0. 000	قبول
١٥-يتيح التشبيك لمنظومة التمويل الأصغر فرصة التنويع التي تعتبر من أهم أساليب تقليل المخاطر	7. 16	0. 000	قبول
المجموع	6. 45	0. 000	قبول

المصدر: إعداد الباحث بناء بيانات الاستبانة باستخدام حزمة SPSS، ٢٠١٥م

يتضح من الجدول رقم (١) أعلاه أن قيمة (t) دالة إحصائيا لجميع عبارات الفرضية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال مستوى الدلالة المعنوية ومن خلال الجزء الخاص باختبار الفرضية ككل حيث يتضح أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين

متوسط أفراد العينة ومتوسط الفرضي لصالح أفراد العينة الموافقون حيث بلغ متوسط أفراد العينة على جميع عبارات الفرضية (٣. ٩٤) وأكدت قيمة (t) والتي بلغت (6. 45) بمستوى دلالة معنوية (000 .0) لصالح أفراد العينة وهذا يعنى أنهم أجابوا على عبارات الفرضية بالموافقة.

مما تقدم يستنتج أن فرضية البحث الأولى والتي تنص علي (استخدام التشبيك كأسلوب لإدارة المخاطر في السودان يقلل من مخاطر التمويل الأصغر) يعتبر فرض مقبول في جميع عبارات البحث.

ii. اختبار الفروق لعبارات الفرضية الثانية

لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عدد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار (t) لدلالة الفروق. الجدول (٢) يبين نتائج التحليل الوصفي لعبارات الفرضية الثانية:

جدول رقم (٢)

اختبار (t) لدلالة الفروق لعبارات الفرضية الثانية

العبارات	قيمة(t)	مستوى المعنوية	الدلالة
١-استخدام التشبيك بمفرده كأسلوب لإدارة المخاطر ربما يزيد من مخاطر التمويل الأصغر	٣. ١٨	0. 000	قبول
٢-الإفراط في استخدام التشبيك يحيل دون الاستفادة من التنْويع مما يزيد من مخاطر التمويل الأصغر	4. 50	0. 000	قبول
٣-أن عدم إدراك طبيعة الارتباط بين قطاعات منظومة التشبيك يزيد من مخاطر التمويل الأصغر	8. 22	0. 000	قبول
٤-ان عدم مراعاة مستوى الارتباط بين قطاعات منظومة التشبيك يزيد من مخاطر التمويل الأصغر	11. 24	0. 000	قبول
٥-عملية التشبيك التي لا تأخذ المناطق الجغرافية للأعضاء في الاعتبار تساهم في زيادة مخاطر التمويل الأصغر	6. 04	0. 000	قبول

العبارات	قيمة(t)	مستوى المعنوية	الدلالة
٦-التشبيك الذي يتجاهل طبيعة علاقة الارتباط الزمني لأعضاء المنظومة يؤدى إلى زيادة مخاطر التمويل الأصغر	4. 91	0. 000	قبول
٧-عدم الاهتمام بالبناء السليم لمجموعات التمويل الجماعي يقلل من مزايا التمويل الجماعي وبالتالي زيادة مخاطر التمويل الأصغر	8. 08	0. 000	قبول
٨-عدم التفسير السليم لأهداف التمويل الأصغر من قبل الأطراف والمجتمع يزيد من المخاطر التي تهدد التمويل الأصغر	10. 95	0. 000	قبول
٩-يؤثر انفضاض التشبيك سلبا" على مصداقية كل عضو في المنظومة دون تمييز ومن ثم تتفاقم مخاطر التمويل الأصغر	6. 93	0. 000	قبول
١٠-ربما يساهم التشبيك في تشتت جهود الأعضاء بين المنظومة وأعمالهم الخاصة الأمر الذي يزيد من مخاطر التمويل الأصغر	0. 020	0. 100	رفض
١١-ربما ما يتطلب الانضمام للمنظومة التنازل عن مواقف مبدئية للعضو تزيد من مخاطر التمويل الأصغر	٠. ٩٥٤	٠. ١٧٧	رفض
١٢-ليس هناك ما يضمن حصول كل عضو في المنظومة على منافع تماثل جهوده في سبيل تحقيق أهداف المنظومة وربما يؤدى ذلك إلى زيادة مخاطر التمويل	٠. ٩٥٤	١. ١٩	رفض
١٣-قد لا توحد رؤية أعضاء المنظومة تجاه الأمر المطروح أو أسلوب التعامل معه مما يساهم في زيادة مخاطر التمويل	٢. ٦٧	0. 011	قبول

العبارات	قيمة(t)	مستوى المعنوية	الدلالة
١٤-ربما يدفع التشبيك إلى الاهتمام بأهداف المنظومة على حساب أهدافه الخاصة وينعكس سلبا" في زيادة مخاطر التمويل الأصغر	1. 55	0. 130	رفض
١٥-إمكانية تحول المخاطر الخاصة إلى مخاطر عامة نظرا لصعوبة إجراء المعالجة الفردية لأعضاء المجموعة وان اختلفت ظروف كل منهم	4. 91	0. 000	قبول
المجموع	٠١ .٥	0. 000	قبول

المصدر: إعداد الباحث بناء بيانات الاستبانة باستخدام حزمة SPSS، ٢٠١٥م

يتضح من الجدول رقم (٢) أعلاه ما يلي:

أن قيمة (t) دالة إحصائيا لجميع عبارات الفرضية ماعدا العبارات (العاشرة،الحادية عشر ، والثالثة عشر ،والخامسة عشر)، يمكن ملاحظة ذلك من خلال مستوى الدلالة المعنوية ومن خلال الجزء الخاص باختبار الفرضية ككل حيث يتضح أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط أفراد العينة والمتوسط الفرضي لصالح أفراد العينة الموافقون حيث بلغ متوسط عبارات أفراد العينة على جميع عبارات الفرضية (٣. ٦٧)، أكدت قيمة (t) والتي بلغت (٥. ٠١) بمستوى دلالة معنوية (0. 000)، لصالح أفراد العينة، وهذا يعنى أنهم أجابوا على عبارات الفرضية بالموافقة.

مما تقدم نستنتج أن فرضية البحث الثانية والتي نصت على (الاستخدام غير السليم للتشبيك كأسلوب لإدارة المخاطر في السودان يزيد من مخاطر التمويل الأصغر) يعتبر فرض مقبول في جميع عبارات البحث ماعدا العبارات التالية وربما يعزى ذلك إلى الآتي:

١. يساهم التشبيك في تشتت جهود الأعضاء بين المنظومة وأعمالهم الخاصة الأمر الذي يزيد من مخاطر التمويل الأصغر.

٢. ما يتطلب الانضمام للمنظومة التنازل عن مواقف مبدئية للعضو تزيد من مخاطر التمويل الأصغر.

٣. ليس هناك ما يضمن حصول كل عضو في المنظومة على منافع تماثل جهوده في سبيل تحقيق أهداف المنظومة وربما يؤدى ذلك إلى زيادة مخاطر التمويل.

٤. يدفع التشبيك إلى الاهتمام بأهداف المنظومة على حساب أهدافه الخاصة وينعكس سلبا في زيادة مخاطر التمويل الأصغر.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

من خلال العرض النظري والبحث الميداني توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

١. استخدام التشبيك كأسلوب لإدارة مخاطر التمويل الأصغر في السودان يقلل من مخاطر التمويل الأصغر.

٢. الاستخدام غير السليم للتشبيك كأسلوب لإدارة مخاطر التمويل الأصغر في السودان يزيد من مخاطر التمويل الأصغر..

٣. غياب التفسير السليم لأهداف التمويل الأصغر من قبل العملاء والمجتمع من المخاطر التي تواجه التمويل الأصغر.

٤. غياب البناء السليم لمجموعات التمويل الجماعي يقلل من مزايا التمويل الجماعي وبالتالي زيادة مخاطر التمويل الأصغر.

٥. يؤدي التشبيك في تشتت جهود الأعضاء بين منظومة التمويل الأصغر وأعمالهم الخاصة الأمر الذي يزيد من مخاطر التمويل الأصغر.

٦. متطلبات الانضمام لمنظومة التمويل الأصغر قد تقتضي تنازل العضو عن مواقف مبدئية تزيد من مخاطر التمويل الأصغر.

٧. ليس هناك ما يضمن حصول كل عضو في منظومة التمويل الأصغر على منافع تماثل جهوده في تحقيق أهداف المنظومة وربما يؤدى ذلك إلى زيادة مخاطر التمويل.

٨. الحاجة الملحة للفقراء النشطين اقتصاديا في السودان للوصول لمؤسسات التمويل تزيد من مخاطر التمويل الأصغر.

٩. هناك ندرة في النظريات العلمية الخاصة بإدارة مخاطر التمويل الأصغر.

١٠. تستخدم مناهج إدارة مخاطر التمويل الأصغر مجتمعة وليست بدائل لبعضها البعض.

١١. تنويع أشكال التشبيك لمنظومة التمويل الأصغر يزيد من فرصة تقليل مخاطر التمويل الأصغر.

ثانياً: التوصيات

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بالاتي:

١. على مؤسسات التمويل الأصغر الاستفادة من التشبيك في إدارة مخاطر التمويل الأصغر في السودان.

٢. ضرورة التزام مؤسسات التمويل الأصغر بالاستخدام السليم للتشبيك في إدارة مخاطر التمويل الأصغر في السودان.

٣. أن يعمل بنك السودان المركزي والأطراف المعنية بالتمويل الأصغر على نشر أهداف التمويل الأصغر في المجتمع.

٤. على مؤسسات وعملاء التمويل الأصغر التأكد من البناء السليم لمجموعات التمويل الجماعي.

٥. أن تراعي مؤسسات التمويل الأصغر عدم تشتيت جهود الأعضاء بين منظومة التشبيك وأعمالهم الخاصة عند استخدام التشبيك.

٦. أن تسعى مؤسسات التمويل الأصغر على تسهيل متطلبات الانضمام لمنظومة التشبيك حتى لا يضطر العضو للتنازل عن مواقف مبدئية.

٧. ضرورة بث روح المشاركة والتعاون بين أعضاء منظومة التمويل الأصغر ليحس كل عضو بأهمية دوره في المنظومة.

٨. أن يستخدم التشبيك ضمن آليات إدارة مخاطر التمويل الأصغر مجتمعة وليس بديلا لها.

٩. ضرورة تنويع أشكال التشبيك لمنظومة التمويل الأصغر للاستفادة من مزايا التنويع.

١٠. على الإطراف المعنية بالتمويل الأصغر تشجيع البحوث العلمية الخاصة بإدارة مخاطر التمويل الأصغر.

المصادر والمراجع

الكتب:

١- إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط - الجزء (١-٢)، إستانبول: دار الدعوة،١٩٨٩، باب الميم، حرف الألف.

٢- أمين السيد لطفي، تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصات،الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٥م

٣- برايان كويل، نظرة عامة على الأسواق المالية، تعريب دار الفاروق، القاهرة: دار الفاروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م

٤- جبران مسعود، الرائد (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠م)، باب الميم، حرف الألف،

٥- طارق الله خان وأحمد حبيب، إدارة المخاطر، جدة: بدون ذكر ناشر، ٢٠٠٧م

٦- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الإسكندرية: الدار الجامعية،٢٠٠٣م

٧- الطاهر أحمد الزاوي، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير في أساس البلاغة، الجزء الثاني، بيروت: دار الفكر، بدون سنة نشر

٨- طارق الله خان وحبيب احمد، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المصرفية الإسلامية، تعريب عثمان بابكر احمد، جدة: البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ٢٠٠٣م

٩- كريم رياض نصر الدين، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، الشارقة: المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية، ٢٠٠٦م

١٠- ماركو اليا، التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية، تعريب فادي قطان، ايطاليا: جامعة تورينو، ٢٠٠٦

١١- محمد صالح الحناوي وجلال إبراهيم العبد،الإدارة المالية، مدخل القيمة واتخاذ القرارات، الإسكندرية: الدار الجامعية،٢٠٠٢م

١٢- منير إبراهيم هندي، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٩م

١٣- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٥م

١٤- هيثم صاحب عجام، نظرية التمويل والتمويل الدولي، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع،٢٠٠١م

البحوث:

١- إشراق ضرار وحسن عز الدين، الرسوم المفروضة على المنتج الصغير وعملاء التمويل الأصغر المحتملين، الخرطوم، وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي، ٢٠٠٨م.

٢- محمد صالح وآخرون، تقييم تجربة وثيقة شركة شيكان لتامين عمليات التمويل الأصغر، الخرطوم، وحدة التمويل الأصغر ببتك السودان المركزي، ٢٠١٠م.

المنشورات:

١- أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، أساسيات التمويل المصرفي، مادة علمية لموظفي التمويل الأصغر الجدد، الخرطوم: أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، ٢٠١٢

٢- أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، إدارة مخاطر مؤسسات التمويل الأصغر، مذكرة تدريب موظفي التمويل الأصغر، الخرطوم: أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، ٢٠١٢م

الانترنت:

١- صلاح عبدالعاطي، www.ahewar,org، ٢٠١٣م.

٢- www.eamed-eg.org ٢٠١٣م.

٣- دراسة حول التشبيك الجمهوري، www.islah.ma ٢٠١٣م.

٤- نجاة جمعان، دور التشبيك في دمج سيدات الأعمال في التنمية، www.nabannews.org، ٢٠١٣م.

٥- ٥٩٢٣٤١ www.ngoconnect.net/document ٢٠١٣م.

٦- احمد السيد كردي، التشبيك والشبكة انطلاقة المجتمع المدني، www.kenanaonline ٢٠١٣م.